اجتماع مصغر بين السلطتين أثناء الجلسة

جانب من الجلسة

وإقرار تعديلات قانون النقد والبنك المركزي والمهن المصرفية

■ الجيران: يحب أن يحظى قانون المعاملات الإلكترونية بالسرية وأن يكون ضد اختراقات "ويكيليكس"

تعقيب من الكندري

■ عبدالله: الأمن المعلوماتي جزء من الأمن القومي ولا نعرف حكومتنا قادرة على تطبيق قانون التشريعات الإلكترونية أم لا؟

.. وخليل عبدالله

■ دشتي: تجربة الحكومة في الميكنة مريرة ومليئة بالغش والتزوير خاصة في الشؤون لوجود موظفين فاسدين

■ الشايع: التعديلات على قانون النقد والبنك المركزي والمهن المصرفية تسمح للبنوك الأجنبية بفتح أكثر من فرع لها

عليها هناك موظفين لم يحصلوا على رواتبهم منذ سنة ونصف ويجب ان نخلص من التصويت على المداولة الاولى ويؤجل الثانية.

النائب نبيل الفضل: مع احترامي لفكرة خل نخلص من المداولة الاولى ونؤجل الثانية ادت الى كوارث في قوانين عدة يجب ان نتم المناقشة بالمداولة الاولى ونعلم هل تريد ان تخصص المؤسسة وانا اريد ان يوضح وزير المواصلات الرد على هذا السؤال.

وزير المالية أنس الصالح: مجلس الادارة هو من يعيد هيكلة الشركات التابعة للمؤسسة وبالنسبة للسؤال عن نية خصخصة الكويتية اعتقد ان المجلس والحكومة متفقين عن خصخصتها وبالنسبة لحقوق العاملين هناك تعديل على مسالة حقوقية بالنسبة للنسب العاملة ستحدد بعد الخصخصة من قبل الحكومة هذا تعقيبا عن الاخ صالح عاشور.

النائب جمال العمر «نظام»: تعقيبا على الاخ بو براك تعيين ادارة سيئة عن تاريخ الكويتية هو السبب فيما آلت إليه الامور واليوم نريد مدة محددة للتخصيص.

النائب صالح عاشور: انا لا اتفق مع الحكومة ونريد ان نعرف نسبة العمالة للاسف تم ارجاع القانون وعدل عن القانون لادخال شركتين في الخصخصة ونقول للحكومة انتم لا تستطيعوا القدرة على القطاع الخاص ونقول اتركوا الامر للهيئة العامة للاستثمار.

النائب نبيل الفضل: اقول لابي انس انتم لديكم مجلس ادارة مؤسسة يجب عليكم ان تحددوا لهم ماذا تريدون من هذه المؤسسة حتى تعلم.

النائب فيصل الشايع: انا اعقب على الاخ صالح عاشور بالنسبة للشركات التابعة للمؤسسة وبالنسبة للسؤال عن نية خصخصة الكويتية اعتقد ان المجلس والحكومة متفقين عن خصخصتها وبالنسبة لحقوق العاملين هناك تعديل على مسالة حقوقية بالنسبة للنسب العاملة ستحدد بعد الخصخصة من قبل الحكومة هذا تعقيبا عن الاخ صالح عاشور.

النائب جمال العمر «نظام»: تعقيبا على الاخ بو براك تعيين ادارة سيئة عن تاريخ الكويتية هو السبب فيما آلت إليه الامور واليوم نريد مدة محددة للتخصيص.

النائب صالح عاشور: انا لا اتفق مع الحكومة ونريد ان نعرف نسبة العمالة للاسف تم ارجاع القانون وعدل عن القانون لادخال شركتين في الخصخصة ونقول للحكومة انتم لا تستطيعوا القدرة على القطاع الخاص ونقول اتركوا الامر للهيئة العامة للاستثمار.

النائب نبيل الفضل: اقول لابي انس انتم لديكم مجلس ادارة مؤسسة يجب عليكم ان تحددوا لهم ماذا تريدون من هذه المؤسسة حتى تعلم.

النائب فيصل الشايع: انا اعقب على الاخ صالح عاشور الذي يقول تم التعديل على القانون في المادتين من اجل شركتين فقط وهل يجوز ان تمنح الشركات الكويتية من المشاركة.

النائب صالح عاشور «بدون ميكروفون»: كم نسبة العمالة الكويتية الآن بالمؤسسة مو معقولة وزير المالية لا يعلم تبون ان تعلم.

مقرر اللجنة محمد الجبري: عدد العاملين الكويتيين 500 عامل كويتي في القانون.

صالح عاشور «نظام»: هذا ما كنت خائف منه القانون احتسب من تكتمل مدة خدمتهم 15 سنة والعمالة قبل القانون كانت 4 آلاف ونصف والآن 500 بعد ان خرجوا وهم لا يمثلون نسبة العمالة الحقيقية والقانون سيحدد حسب نسبة العمالة الآن وهم لا يريدون عمالة وطنية.

النائب عودة العودة: انا ضد خصخصة الخطوط الجوية الكويتية والتي يجب اعتبارها كرديف للنفط الكويتي وجهة مدرة للاقتصاد المحلي ولنا في التجربة القطرية بالطيران مثال من هذه الخطوة في الاحتفاظ بالناقل الوطني هناك شخص اكبر البكر نهض بالخطوط الجوية القطرية ورفع عددها من 4 طائرات الى ما يزيد عن 190 طائرة، سؤالي ما هي المصلحة من خصخصة المؤسسة للمشتري اذ الشركة خسرانة، وتاجير الطائرات يكلف لمدة خمس سنوات مليار وكذلك شراء الطائرات سيكون مكلف عن المستثمر ولا يشجع على الخصخصة، اذا كان هناك خصخصة يجب ان تكون فقط بالتشغيل والخدمات المساندة وليس النشاط الرئيسي، وانا لن اوافق على الخصخصة الا اذا تم التعديل يقضي بالبداية بخصخصة الخدمات المساندة.

النائب سعدون حماد: تقدمت بتعديل على القانون لكنه لم يأخذ راينا بالمادة الرابعة من القانون الحالي والتي تتحدث عن النسبة المطروحة للمزايدة والتي تستثني مزايدة الشركات الكويتية والاخوان باللجنة عدلوا القانون وسمحوا للشركة الوحيدة بالدخول للمزايدة والاخوة الاقلية باللجنة الذين رفضوا التعديل لتعارض قانون حماية المصالح وكان اللجنة المالية بتعديلهم فصلوا القانون عن شركة «بودي» تفصيل لان شركته هي الشركة الوحيدة التي يسمح لها بالمشاركة بالتخصيص.

نحن يجب ان يكون لنا ناقل رسمي فلماذا لا نستثمر داخل البلد ونعزز الاسطول الآن الاسطول الاماراتي يشتري طائرات بالمئات وكذلك القطرية نحن نقول ابتدوا باقل من هذه الارقام نحن نبي شراء طائرات فوري لا نريد ننتظر دور ونحن لا يجوز ان نعدل المادة الرابعة عشان شركة واحدة، احنا نقول اننا ضد تعديل الاخوان.

الرئيس الغانم: تشطب اي اسماء ذكرت بالجلسة.

سعدون حماد: انت ايش دراك اني قلت اسماء.. كنت بره انت.

الرئيس الغانم: لا كنت موجود واسمع زين.

النائب خلف دميثر: انا اؤيد الاخ الرئيس ما يجوز ذكر اسماء.. سعدون حماد بدون ميكروفون ما قلت اسماء.. ومبشرين ولا قلت قول «بودي».. حماد يرد: انا قلت شركة «بودي».. دميثر يكمل حديثه: نحن مع دخول الشركات المحلية بالمنافسة فلماذا لا ندير هذا حقنا ان قدمت عرضا جيدا.

النائب عبدالكريم الكندري: هناك قانون حماية للمصالح يمنع تضارب المعالم والاحتكار والجدل الآن عظيم حول هذه النقطة فالموضوع مقنن بالقانون فلا داعي النقاش الآن.

الرئيس الغانم: هل يوافق على مشروع القانون من «حيث المبدأ» «وافق المجلس وانتقل مقرر اللجنة المالية لتلاوة مواد القانون».

مقرر اللجنة محمد الجبري: الآن وصلني تعديل من الاخوة الاعضاء وهناك تعديل حول مؤجل الصرف؟

الرئيس الغانم: جميع المواد التي ليس عليها تعديلات لا تتلى، وانما يتم تلاوة المواد التي عليها تعديل البدء بالاشمل.

النائب صالح عاشور «نظام»: الآن مناقشة القانون لابد من وجود وزير معني بالمادة الاولى فالمادة الاولى لا يوجد بها وزير معني نريد ان نعرف من الوزير المعني مواصلات ام مالية وانا سمعت ان هناك قراراً من ادارة الفتوى والتشريع ان الوزير المعني هو وزير المالية وانا اقول للحكومة قوموا وقولوا من المسؤول.

وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء محمد عبد الله المبارك: ورد في رسائل التواصل الاجتماعي خبر غير دقيق حول حكم رئيس مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وهو خبر غير صحيح وسيتم نفيه من خلال موقع كونا الرسمي خلال دقائق من ادارة الفتوى والحديث عن ان وزير المالية هو المسؤول عن المؤسسة غير دقيق والمحكمة الادارية احالت موضوع رئيس المؤسسة للمحكمة التجارية.

النائب رياض العدساني «نظام»: قبل الدخول بالقانون ومناقشة مواد القانون نريد ان نعرف من المسؤول عن الاختصاص.

الرئيس الغانم: الحكومة سمعتك وهي تجيب.

ثم تلا مقرر يقضي بعدم السماح للشركات المحلية بالدخول للمزايدة عن الحصة المطروحة لخصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية «رفض المجلس التعديل المقدم وعليه فان الشركات المحلية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية المحلية يحق لها الدخول للمزايدة عن خصخصة المؤسسة».

رياض العدساني: على جميع الوزراء من هو المسؤول من الكويتية.

الرئيس: راح اعطيك الفرصة خلنا نشوف اجراءات اللائحية.

الرئيس: هل يوافق المجلس على المادة بعد التعديل «موافقة».

الوزير محمد العبدالله: التعديلات التي تناقش مفترض انها نوقشت باللجنة اقترح ان القانون يرجع الى اللجنة لان وزير المالية قسم قبل يومين.

الرئيس: القانون معروض على جدول اليوم ونناقش التعديلات وتبدون رايكم فيها.

عبدالله التميمي: افضل بعودة القانون الى اللجنة.

الرئيس: هناك حل نرفض التعديلات ليش نضيع اسبوعين والمداولة الثانية تكون بعد اسبوعين.

الاقتراح المتعلق بتاجيل المدة من اخر ديسمبر حتى اول ابريل «موافقة».

عودة الرويعي: الثلاثة الذين صفقوا اطلقوا عليهم اللائحة.

المقرر الجبري: المادة الثالثة مع التعديل المتعلق بانتهاء خدمات العاملين.

صالح عاشور: افرض القانون طلع من المجلس راح مجلس الوزراء ولم يوقع الامير فلابد ان تكون مدة القانون ثلاثة اشهر.

جمال العمر: اتمنى من الاخ رئيس اللجنة المالية فيصل الشايع ان يكون موجودا.

المقرر الجبري: اتمنى ان يكون لدي حنجرة نفس حنجرتك.

الرئيس: الآن التصويت على المداولة الأولى النداء بالاسم.

الحضور:	44
موافقة:	40
عدم موافقة:	2
امتناع:	2

«موافقة».

عبدالكريم الكندري: من هو الوزير المختص.

محمد الجبري: هناك تعديل في المادة السابعة الفقرة الاولى الحد الادنى في نسبة العمالة الكويتية لا تقل عن 50 في المئة مثلما كان في السابق.

الرئيس: موافقة «موافقة».

جمال العمر: المفروض التعديل اصبح واقعا ولازم يقرأ قبل التصويت.

انا من تقدم بتعديل القانون وغير معقول تعطي الشركات الاجنبية حق الدخول للتخصيص ولا نسمح للشركات الكويتية المدرجة بالبورصة.

وزير المالية أنس الصالح: المادة الرابعة من القانون نصت على ان نسبة العمالة الكويتية تتم على ما هو معمول به اليوم «اي من تاريخ اقرار القانون» على ان لا تقل النسبة عن هذه العدد ويمكن لها ان تزيد هذا ردا على الاخ صالح عاشور حول نسبة العمالة بالقانون.

الرئيس: هناك تعديل على المادة نفسها.

المقرر الجبري: البند أ من المادة الرابعة نسبة 50 في المئة يحددها مجلس الوزراء في مزايدة علنية سواء شركة واحدة أو شركات متحالفة البند ج من المادة الرابعة نسبة 3 في المئة يكتب فيها العاملون الكويتيون المنقولين من الكويتية الى الشركة و2 في المئة الذي انتهت خدمتهم.

تعديل آخر، لا تقل عقد الشركة عن خمس سنوات، وتعديل ان الحد الادنى للعمالة الكويتية لا يقل عن 50 في المئة.

بعد رفع الجلسة حبايب

.. انتهت الجلسة